

# التغيرات الصوتية التركيبية عند ابن جني

دراسة في ضوء علم اللغة الحديث-

الأستاذة: نسيمه غضبان

المركز الجامعي - أم البواقي -

## مقدمة:

تتأثر اللغة طائفة من التغيرات الصوتية، حيث يؤثر المشتغلون بعلم اللغة الحديث تسميتها بالقوانين، والقانون الصوتي كما عبر عنه (مبيه): علاقة بين حالتين متابعتين للغة واحدة في وسط اجتماعي معين، فهو ليس قانونا عاما شبيها بقوانين علم الطبيعة، أو علم الكيمياء. لا يختلف اختلافا جذريا عن القوانين التي فرضها المجتمع للهيمنة والسيطرة على البشر وأفعالهم، وهو لا يملك غاية إنزال العقاب الصارم على من تجلوزه، إنه القانون الذي له حالتين أساسيتين في التغيرات الصوتية: حالة متعلقة باستبدال صوت بآخر في لغة بعينها، وتسمى حالة التغيرات التركيبية، والأخرى ناتجة عن طريق التحول في النظام الصوتي من جراء تعاقب الأجيال في تعاملهم مع اللغة، وتسمى التغيرات التاريخية<sup>(1)</sup>

وسندالج التغيرات التركيبية، لصلتها بالبحث الصوتي عند العرب، ولأن علماء العربية عالجوا مسائل كثيرة تدخل ضمنها كقانوني المماثلة (Assimilation) والمخالفة (Dissimilation)

أولاً: - قانون المماثلة: ويعالج هذا القانون تأثير الأصوات المتجاورة في الجمل والكلمات، وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعا إلى الانسجام الصوتي، واقتصادا في الجهد الآدائي.

فمن المعروف أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج، من حيث الشدة، والرخاوة، والجهر، والهمس، والتفخيم، والترقيق... فإذا كان الصوتان الملحقين من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شذو وجنب، وحاول كل منهما جنب صاحبه إليه بتمثله معه في صفاته كلها أو في بعضها<sup>(2)</sup>

وكما يحصل هذا الانسجام بين صامت وآخر مثله، فإنه يحصل كذلك بين حركة وأختها، أو بين صوت صامت وحركة.

ويعرف محمد علي الخولي "هذا القانون بقوله: "وهو تغير صوت ليمثل صوتا آخر مجاوزا له، وقد تكون المماثلة جزئية مثل:

(Improbable) + (In) + (Porobable) حيث تغيرات /n/ إلى /m/

لتماثل (p) في الشفوية، ومن ناحية أخرى قد تكون المماثلة مثل:

(In) + (légal) ← (Illégal)، حيث تغيرات |n| إلى |L| لتماثل |L| التي بعدها

مماثلة كاملة، ومن أمثلة المماثلة في العربية:

(من) + (بعد) ← (مم بعد) و (ال) + (شمس) ← (اش + شمس

حيث أن المثل الأول مماثلة جزئية، والمثل الثاني مماثلة تامة (3)

والمماثلة نمط شائع من التغير يحصل على فونيم لصلته بفونيم مجاور، ويرتكز

على أن يحصل الفونيمات معا سمات نطقية مشتركة.

ويمكن أن يمثل لها بمجموعة من الظواهر الفونولوجية مثل:

الإدغام: كإدغام النون في الميم عندما تكون ساكنة وذلك في مثل: (مما) التي

أصلها: (من . ما).

الانقلاب: إقلاب النون ميمًا، فيما يتبع بالياء وذلك في مثل: ( ينيقي) التي تنطق

نونها ميمًا استجابة لما تقتضيه مجاورة النون للميم حينما تكون ساكنة.

الإبدال: مثل إبدال ناءا "أفعل" طاءا أو دالا، تأثرا بالصفات الصوتية المميزة للفونيم

الذي قبلها (فاء الفعل). وذلك في مثل: (اضرب)، وفي مثل (ازدري) التي تفترض صورتها

التموذجية أن تكون قبل إجراء المماثلة (إزري).

التفخيم والترقيق: تفخيم اللام في مثل "صلاة" وذلك لمجاورتها حرفا مطبقا (ص).

وفي مثل (10) بمجاورتها الصائت المفخم (4)، وتفخيم الراء في مثل: (راح) لمجاورتها

للفتح (ر، -ح-). وترقيق الراء في مثل (ريج) وذلك لمجاورتها للكسر (ر، -ي-ح) -

وترقيق اللام في مثل (سلام) لمجاورتها حرفا مفتحا (س) (4)

وقد عرف اللغويون القدامى هذه الظاهرة باسم "المضارعة" أو "التقريب". عند

سببويه، و"المناسبة" عند ابن الحاجب، والمشكلة عند ابن يعيش (5)

لما ابن جني، فقد عبر عنه ابن بوضوح في قوله: "إن الإدغام المألوف المعتاد، إنما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر... والآخر، أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، والمعنى الجامع لهذا كله: تقريب الصوت من الصوت<sup>(6)</sup>

وقسم المحللون المعاملة إلى نوعين:

أ- التأثير المقبل (أو المعاملة التقدمية): حيث نجد تأثر الصوت الثاني بالصوت الأول.

ب- التأثير المدبر (أو المعاملة الرجعية): حيث نجد تأثر الصوت الأول بالثاني.

1- التأثير الصوتي التقدمي (الاتباعي):

أو المعاملة الاتباعية وهي: "أن يتغير الصوت المماثل صوتاً قبله، مثل تغير | d | إلى | l | عندما تغيرت (إزتان) إلى (إزدان) لتماثل /z/ التي قبلها في الجهر. ومثل تغير | d | إلى | l | في (zished) لمماثلة | S | التي قبلها في المهموسية. ومثل تغير | n | إلى | M | في (open) أثناء الكلام السريع لتماثل | p | التي قبلها في الشفوية"<sup>(7)</sup>

ويصطلح عليه ابن جني: الإدغام الأصغر وهو "تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام، يكون هناك وهو مضروب<sup>(8)</sup> والأمثلة كثيرة في هذا المقام، لا نستطيع أن نلجأ بها جميعاً، بل نكتفي فقط بضرب بعضها، ومثال ذلك: أن ابن جني تنبيه إلى ميزة الإدغام والتي تتمثل في عدم ذهابه ببعض الصفات الصوتية، ويؤيد وجهته هذه بضرب مثال في: (اصتبر) و(اصطبر)، فهنا يجوز الإدغام لأننا نقرب التاء من الصاد، فنقلبها إلى أختها في صفتي الإطباق والاستعلاء، وفي المخرج أيضاً<sup>(9)</sup>. أما إذا قلنا: (اصتبر) و(اطبر). بقوله: "لأن في الصاد صغير، وتما صوت، فلو ادغمنا لسلبتها ذلك ومتى كان الإدغام يتفص الأول شيئاً لم يجز"<sup>(10)</sup>

وقد نجد لهذه الفكرة تأييداً في الدراسات الصوتية الحديثة، فقد صاغ اللغوي الفرنسي "جرامون" قانوناً صوتياً سماه (قانون الأقوى)، وهو قانون حقق شهرة، وملخصه أنه: حين يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر<sup>(11)</sup>.

ويضيف ابن جني في التوضيح فيقول: "إذا قلت في (مصدر): (مزدر) فأخلصت الصاد زايًا. قد قربتها من الدال بما في الزاي من الجهر، ولم تخلصها عن مخرج الصاد،

وهذه أيضا صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي فقلت: مصدر هذا المعنى قصبت، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فطنه مع إخلاصها زوايا<sup>(13)</sup>.

وقد علل ابن جني ذلك بقوله في الأمثلة التالية: (اصتبر) (معتبر)، و(اضترب)، (مضترب) (ططلع، مططلع)، (اصتهر، مصتهر)، بأن أصل هذه الصور الصوتية تأتي حيث: تأثر صوت التاء بالصاد، والطاء، والظاء تأثرا اتباعيا، فإبدال التاء طاءا. يؤدي إلى انسجام حركة اللسان وارتفاعها رقعة واحدة في قاع الفم، حيث يقول: فكروها ظمور التاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطاء، وهما مجهوران مستعليان، فأرادوا الإدغام فأبدلوا الرائد وهو صوت تاء افتقل للأصل الذي قبله... وأما اصتبر فاتها وإذا كانت الصاد مهموسة كطاء، فإن فيها استعلاء ليس في التاء، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد وأبدلوا الزائد للأصل فقالوا: اضطبر<sup>(14)</sup>. وقال في الخصائص: "لو لم تكن هناك طاء، لم يكن إدغام<sup>(15)</sup>".

وإن الذي ذهب إليه، وذهب إليه من جاء بعده يؤيده الترس اللغوي الحديث نايدا علميا، إذ يتضح من الصور الصوتية السابقة أن التاء تبدل طاء بالإدغام وبغير الإدغام، وذلك لتناسب الصوت الذي قبلها في الاستعلاء، لأن انسجام الأصوات المستعلية في الكلمة الواحدة دون فاصل، يذلل النقل والعوائق التي تعوق حركة اللسان. ولعل أحسن ما يوضح ذلك هو التحليل الفيزيولوجي للأصوات. فالصاد والطاء عند النطق بهما، يكون شكل اللسان مقعدا منطقيا على الحنك الأعلى ويرجع إلى الواو قليلا<sup>(16)</sup>.

ولا يكون هذا التأثير التقويمي بالإدغام وحده فحسب، بل يخضع لقوانين الإبدال العادية، بمعنى إبدال التاء دالا، نتيجة للتجاس المخرجي، كما قال ابن جني: "الزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر..... والزاي لا تدغم في التاء، ولا في الدال، لنلا يذهب منها لصغير وطول الصوت، لما فيها من الانسلا<sup>(16)</sup>".

فالإبدال في هذا الحال يتم بواسطة الصفات - بغض النظر عن المخرج - فالدال مجهور وشديد ومدقق. وأما التاء فمهموسة ومرفقة وشديدة، في حين أن الزاي مجهور ورخو. - فالجهر يعد من الأسباب المؤدية بالصوت الثاني إلى أن يتأثر بالأول، وذلك لتحقيق الانسجام بين الرأي والدال، لذلك أبدلت التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر بدلا من التاء المهموسة مع الزاي للمجهورة - ومرجع ذلك يعود إلى ناحية فيزيولوجية يحنه، حيث يتذبذب الوتران الصوتيان مرة واحدة في الصوتين - الزاي والدال - بدلا من إيساطها مع

التاء وتذنيها مع الزاي، وفي هذا جهد عضلي كبير، وقد حدد الدكتور "محمود فهمي حجازي" معادلة لغوية قال فيها: " (ز+ت) ← (ز+د) أي: (مجهور+مهموس) ← (مجهور+مجهور) " (17)

## 2- التأثير الصوتي التخلفي (الرجعي):

إذا كان القدماء من علماء العربية قد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح (المعائل أو الإدغام)، فإننا نجد المحدثين يفرقون بينها، حيث اصطالحوا عليها مصطلحات تختلف باختلاف التأثير الصوتي.. فأطلقوا على هذا النوع من التأثير الصوتي مصطلح (التماثل الخلفي)، أو (التهيني) كما قال الدكتور "عبد العزيز مطر": "تخلفي أو تهيني، هو أن يتأثر الصوت الأول بالتأثير الثاني" (18).

وأصطلح عليه "برجستراسر": "التشابه العدير" (19). والدكتور "رمضان عبد التواب": التأثير المري (20)، واصطلح عليه "محمد علي الخولي": "بالمعائلة الراجعة" (Regressive assimilation) وعرقه كالآتي: "أن يتغير صوت كلام ليعاقل آخر بعده مثل (Sn+probable)، (Improbable). حيث تغيرت |n| إلى |M| لتعاقل |p| التي بعدها في الشفطانية ومثل: (in+regular) ← (irregular) حيث تغيرت |n| إلى |r| التي بعدها مماثلة توقعية (anticipatory assimilation) أو (retrogressive assimilator) (21).

وهذا القانون الصوتي يخالف القانون السابق: لأن الأول يتأثر فيه اللاحق بالسابق، والثاني يتأثر فيه السابق باللاحق وهذا ما يدعو إلى القول أن المحدثين في درسهم اللغوي الحديث وضعوا حدوداً فاصلة ودقيقة بين هذين القانونين لتسهيل الدراسة الصوتية - بصفة عامة. ومن صوره الدالة عليه ما حدث من إبدال بين: (السين والصاد)، و(الصاد والزاي). فقد دلت بعض الصور الصوتية اللهجية على هذا القانون بأمثلة أبدل فيها الصاد زائاً بواسطة -تأثير الدال في الصاد- وقد فطن القدماء إلى هذا التأثير الصوتي، ومنهم "ابن جني" الذي اصطلح عليه مصطلح (التقريب الصوتي) فقال: "ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم: (مصر: مزدر) - فلما سكنت الصاد فضعت به وجاورت الصاد وهي مهموسة الدال وهي مجهورة قربت منها بأن أشمت شيئا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر" (22).

فابن جني - على قلة الوسائل العصرية والعلمية في عصره - استطاع أن يوضح المشكلة من أولها إلى آخرها. ومن جمع جوانبها حيث قرئ أن فيه نوعاً من الإشعاع



الصوتي بين المصادر والزاي كما حدد شرطاً علمياً فحواء التناسق الصوتي في الصورة الصوتية الواحدة، يؤدي إلى التقليل من الجهد العضلي للجهاز الصوتي.

كما فطن ابن جني إلى إبدال السين صاداً لتأثير القاف وذلك ما يجسده قوله: ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقبلها صاداً على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في (سفت: صفت) وفي (السوق: السوق)<sup>(23)</sup>.

وفي ضوء ما سبق يعد قانون التأثير التخليفي من أكثر القوانين الصوتية التجريبية شيوعاً في العربية، ومن أراد دراسة الظاهرة والتوسع فيها فالمصادر اللغوية القديمة تعج به، وليس هذا مجاله لنذكر كل الصور الصوتية الدالة عليه.

ثانياً: قانون المخالفة (التغاير) (Dissimilation):

يختبر من قوانين علم الصوت، يسير باتجاه معاكس من قانون المماثلة الذي يهدف إلى تقريب الأصوات المتباعدة في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي للمخارج والصفات والحركات وتماتلها، وهي تخفي بذلك اختلاف صوتين في الكلمة والمقطع بعد اتفاقهما كما سنرى في هذه الأمثلة:

ن ن ، ل ن

عنوان ، علوان

ل ل ، ل ن

لعل، لعن

ر ر ، ر ن

كرسار، قرصان

إذا نجد هنا اختلاف الصوتين المتفقين في الكلمات الأساسية، ونلاحظ أن الاختلاف حدث بالنسبة للقونيمت المتشابهة، وما يعرف باسم الأصوات المقعة وهي (ل، ر، ن، م)<sup>(24)</sup>.

والمغايرة أو المخالفة هي: " أن يتغير صوت كلامي ليخالف صوتاً مجاوزاً مثل: (purpur) اللاتينية التي تحولت |r| الثانية فيها إلى |L| لتختلف عن |r| الأولى فأصبحت (purple) الإنجليزية، ويقابل المغايرة المماثلة (assimilation)<sup>(25)</sup>.

وقانون المخالفة: " تعديل الصوت الموجود الذي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين "<sup>(26)</sup>.

ويكون ذلك بأحد أصوات اللين الطويلة، أو بصوت من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة والمعروفة ب (Liquids)<sup>(27)</sup>.

ولقد عرف العرب هذه الظاهرة وأولوها عنايتهم وعزوا حدوثها إلى استئثارهم أن: يميلوا السنتهم عن موضع - في اجتماع المتلین - ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة

على اللسان<sup>(28)</sup> وهذا تأييد لرأي من يعد المخالفة - من المحدثين ضرباً من الحد الأقل من الجهد الذي نادى به فريق منهم، لملاحظتهم ميل الإنسان إلى تلمس السهل والميسور من الأصوات، التي تحقق عنه الجهد أثناء عملية النطق، وهنا ما يطلق الآن: قانون الجهد الأقل، أو الاقتصاد الأدائي، فيستبدل مع الأيام الأصوات الصعبة في لفته إلى نظائرها التي تقلل العناء<sup>(29)</sup>

قلنا بأن العرب تناولوا هذه الظاهرة، ونضيف بأنهم سموها مسميات متعددة منها: كراهة اجتماع المتلين، وكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، أو نوالي الأمثال مكروه..<sup>(30)</sup>

أما ابن جني فقد أورد الظاهرة، بمصطلح جديد يخالف فيه كل من سبقه فقال: ياب في (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعريف، نقضي الجازي إذا الجازي كسر هو في الأصل من تركيب (ق ض ض) ثم أحالها عرضاً من استئفال تكريره إلى لفظ (ق ض ي) وكذلك قولهم: تلعبت - من اللعاعة - أي خرجت أظبها وهي تبت - أصلها (ل ع ع) ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي)..... والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن نتناوله على ظاهره، ولا تدعي فيه قلباً ولا تعريفاً، إلا أن تضع سبيل أو يقتل دليل<sup>(31)</sup>

والغريب أن نجد من بين علماء العرب المحدثين من يفكر فطنة العرب القدامى إلى هذه الظاهرة، وهو الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: ولم يقطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة - يعني المخالفة - ولم يولوها ما تستحق من عناية واضطراب تفسيرهم لها<sup>(32)</sup>.

أما المحدثون، فلم يكتفوا بمعرفتهم لهذه الظاهرة فحسب، بل راحوا يتسمونها تبعاً لتجاور الصوتين الذين يحدث بينهما التخالف إلى نوعين:

أ - المتصل: وهو تغاير المجاورة الذي نجده في كلمات مثل: (دبونس، دنبوس)، (إجاص، انجاص)، (لعل، لعن)

ويحدث هذا النوع في الأصوات المشددة (متعائلة) بأحد الأصوات المائعة.

ب - المنفصل: وهو تغاير المباعدة كالذي نجده في كلمة (اخضوضر) التي أصلها (اخضرضر)

## الهوامش:

- 1- إبراهيم خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 68 ، 69 .
- 2- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلاقه وقوانينه، ط1 1982 ، ص22 .
- 3- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة-النظري، لبنان، ط1، 1982، ص24
- 4- الطيب دبة، مبادئ الساتيات النبوية، دراسة تحليلية إستمولوجية، جمعية الآداب للاماتذة الباحثين، طبع بدار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص179، 180 .
- 5- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة. 1985 ، ص 193.
- 6- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2 ، 139|2 ، 140 .
- 7- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 228.
- 8- ابن جني، الخصائص، ص 241 .
- 9- ابن جني، الخصائص، ص 229 .
- 10- ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1 ، 1954 ، 328|2 .
- 11- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، ط2، 1981، ص 319 .
- 12- ابن جني، الخصائص، 230|2 .
- 13- ابن جني، المنصف، 328||2 .
- 14- ابن جني، الخصائص، 141|2 .
- 15- إبراهيم أنيس، الأصوات الغوية، ط4، 1971، ص46.
- 16- ابن جني، المنصف، 330|2 .
- 17- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط2 ، 1978 ، ص52 .
- 18- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، مصر، ط2، 1981، ص20.



- 19- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض ومكتبة الخاتجي، للقاهرة، 1982، ص30 .
- 20- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلمه، وقوانينه، ص 34.
- 21- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة - النظري، ص 239 .
- 22- ابن جني، الخصائص، 2|114 .
- 23- المرجع نفسه، ص 142 ، 143 .
- 24- أنظر أصول فرائية في علم اللغة. ص 199 .
- 25- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 77 .
- 26- أنظر نعمان حسن، مناهج البحث في اللغة، كلية الآداب دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979، ص134.
- 27- أنظر رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص 37.
- 28- ابن يعيش، شرح التصريف الملوحي، ص 451 نقلا عن: في البحث الصوتي. عند العرب.. ص 86.
- 29- أنظر خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 86.
- 30- جلال السيوطي، الأشباه والنظائر. دار المعارف العثمانية حيدر أباد الدكن. 1359 ، 18|1
- 31- ابن جني، الخصائص، 2|90 ، 91 .
- 32- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 211.